

الكويت 18 يناير 2024


السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني معباً حسب الأصول متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي

نائب مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	18 يناير 2024
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" - تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند "F1" - تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bbb- - إسناد تصنيف للدعم الحكومي في المرتبة "a"
مدلولات التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a" - بيئة تشغيلية مستقرة - تواجد محلي جيد - تركيزات مرتفعة - انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة - تحسن الربحية حتى لو بشكل بسيط - رسملة جيدة - التمويل المستقر وكفاية السيولة
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> - تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" - تثبيت تصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb- - تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"



قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج ش.م.ك.ع. عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت بتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك عند "bbB-".

مدلولات التصنيف:

يعكس التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل إمكانية حصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a". أما النظرة المستقبلية "المستقرة" لبنك الخليج المسندة إلى التصنيف الائتماني لعجز المصدر على السداد على المدى الطويل فهي تعكس التصنيف الائتماني السيادي للكويت.

هذا، ويعكس تصنيف الجدوى المالية للبنك المركز المحلي الجيد للبنك وإتباعه أساليب التحوط في إدارة المخاطر، وجودة الأصول لديه، والرسملة الجيدة، وقاعدة التمويل المستقرة للبنك بالرغم من ارتفاع تركيزات الودائع. كما يأخذ تصنيف الجدوى المالية في الاعتبار تحسن الربحية حتى لو بشكل بسيط، وارتفاع التركزات الائتمانية بالرغم من تشابه هذا الأمر مع البنوك الأخرى.

تصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a": تتمتع السلطات الكويتية بالإمكانات الجيدة والاستعداد لتقديم الدعم للبنوك المحلية، إن لزم الأمر، بغض النظر عن حجم البنك وتواجده، ومستوى التمويل، ونسبة الملكية الحكومية. ويأخذ هذا الرأي في الاعتبار السجل السابق للدولة في دعم النظام المصرفي المحلي. والرغبة في المحافظة على ثقة المستثمرين واستقرار السوق نظراً للاحتمالية المرتفعة بانتشار هذه المخاطر بين البنوك المحلية.

البيئة التشغيلية المستقرة: تتوقع فيتش أن تحافظ البيئة التشغيلية الكويتية على استقرارها مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.6% في العام 2024 ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.1%. وفي غياب قانون الدين العام، ستستمر أسعار النفط المرتفعة والأصول الخارجية الممتازة بدعم الإنفاق الحكومي على الأجور والاستثمارات، والمحافظة على ثقة المتعاملين. وتتوقع وكالة فيتش أن تحقق المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي نمواً متواضعاً عند 3%-4% في عام 2024 يعوقها الارتفاع في أسعار الفائدة والنمو البسيط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



التواجد المحلي الجيد: يتمتع بنك الخليج بتواجد محلي جيد كونه رابع أكبر بنك في الكويت بحصة سوقية تبلغ 8.7% من حيث الأصول المحلية وذلك كما في من نهاية النصف الأول من 2023. وتتوقع فيتش أن يحقق البنك نمواً داخلياً معتدلاً في عام 2024 (6%-7%). مدعوماً بزيادة رأس المال وعملية الاكتتاب بحقوق الأولوية التي جرت مؤخراً.

وجود التركزات المرتفعة: تتركز محفظة قروض البنك بشكل كبير على فئة العميل الواحد وقطاعات اقتصادية معينة، وهذا الأمر شائع في القطاع المصرفي الكويتي. وترى فيتش وجود عوامل تخفيف لهذه المخاطر تتمثل في جودة واستقرار محفظة القروض لدى البنك، وانخفاض تكلفة المخاطر وارتفاع المخصصات لديه.

انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة: بلغت نسبة القروض في المرحلتين الثانية والثالثة 4.4% و1.2% على التوالي في نهاية الربع الثالث من العام 2023، بما فيها القروض الممنوحة للبنوك، وبالتالي كانت هذه النسبة لدى البنك أقل من البنوك الأخرى، وكذلك احتمالية ظهور القروض في المرحلة الثالثة ضئيلة. كما إن إجمالي مخصصات خسائر القروض التي بلغت نسبتها 5.4% من إجمالي القروض في نهاية الربع الثالث من العام 2023 كافية لتوفير تغطية قوية لأية انكشافات. وتتوقع فيتش أن تحافظ محفظة القروض على جودتها واستقرارها وأن تبلغ نسبة قروض المرحلة الثالثة 1.1% في نهاية العام 2024 بفضل اتباع سياسة مدروسة لمنح الائتمان والنمو المعتدل في محفظة القروض.

تحسن الربحية حتى لو بشكل بسيط: تعافت الربحية بشكل جيد منذ الجائحة بسبب تقليل تكاليف انخفاض القيمة، والارتفاع الجيد في نمو محفظة القروض، واستقرار صافي هامش الفائدة، وكفاءة التشغيل. فقد ارتفع الربح التشغيلي بنسبة 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في فترة التسعة أشهر من العام 2023 (بشكل سنوي) من 1.2% في العام 2022. وبالتالي، تتوقع فيتش أن تحافظ هذه النسبة على استقرارها في العام 2024 بفضل جودة الأصول واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

الرسمة الجيدة: تعتبر نسبة شريحة حقوق المساهمين للبنك معقولة حيث بلغت 13.6% في نهاية الربع الثالث من العام 2023، غير شاملة الأرباح المرحلية (1% من الأصول المرجحة بالمخاطر في نهاية الربع الثالث للعام 2023) وطرح الاكتتاب

بحقوق الأولوية بمبلغ 60 دينار كويتي (1.2% من الأصول المرجحة بالمخاطر)، الذي تم في شهر نوفمبر 2023. وتتوقع الوكالة أن يقوم البنك بتشغيل نسبة رأس المال في شريحة حقوق المساهمين البالغة 15% - 15.5% ويأتي ذلك مدعوماً بقدرة البنك على زيادة رأس المال داخلياً والنمو المعتدل في محفظة القروض.

التمويل المستقر وكفاية السيولة: تتألف مصادر تمويل البنك من ودائع العملاء إلى حد كبير (نهاية الربع الثالث من العام 2023: 84% من التمويل غير المعتمد على حقوق المساهمين). وبالرغم من التركزات في حسابات العملاء إلا أنها كانت مستقرة خلال الدورة المالية مع تخفيف المخاطر الناتجة عن عدم موازنة استحقاقات السيولة. وبالرغم من ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الودائع (106% كما في نهاية الربع الثالث من 2023) إلا أنه يتم إدارتها عن كثب. وكما في نهاية الربع الثالث من العام 2023، بلغت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر 250% و 106% على التوالي، أي أعلى من الحد الرقابي المطلوب البالغ 100%.

